المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

# التراث الثقافي والطبيعي رهان للتنمية السياحية المستدامة:دراسة مقارنة لتجارب إفريقية ناجحة

## Cultural and natural heritage a bet for sustainable tourism development:

## A comparative analytical study of successful African experiences

**عبد الالاه بوشيبي**
باحث في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة، المغرب
البريد الإلكتروني: bouchibiabdelilah1@gmail.com

**خالد الروكي**
باحث في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة، المغرب.
البريد الإلكتروني: khalid.erraouguij@gmail.com

International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences, Vol. 2, No. 11 (N° 13), November 2026, pp. 183-195.
https://doi.org/10.63585/QMAD6971

**ملخص**

تتوفر إفريقيا على تراث ثقافي وطبيعي غني ومتنوع، يشمل المدن العتيقة والمواقع الأثرية والمشاهد الطبيعية والمحميات البيولوجية والممارسات الثقافية الحية. غير أن تحويل هذه الثروة إلى محرك للتنمية السياحية المستدامة لا يجب أن يقتصر على تثمين المواقع التراثية أو إدراجها ضمن المسارات السياحية؛ بل يتطلب نمطا من الحكامة يوفق بين الحفاظ على التراث، وإثراء تجربة الزوار، مع ضمان المشاركة الحقيقية للساكنة المحلية في اتخاذ القرار وتقاسم العائدات الاقتصادية بشكل عادل.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التراث والتنمية السياحية المستدامة، من خلال مقارنة أربع تجارب إفريقية: مشروع إحياء المدينة العتيقة لفاس في المغرب؛ مناطق الحفاظ على البيئة القائمة على المشاركة المجتمعية في ناميبيا؛ برنامج تقاسم عائدات السياحة في المناطق المحمية في رواندا؛ ونموذج السياحة منخفضة الكثافة وعالية التكلفة في دلتا أوكافانغو في بوتسوانا. وتعتمد الدراسة المناهج الوصفية والتحليلية والمقارنة، مستندة في ذلك على التقارير الدولية والدراسات الأكاديمية المحكمة.

وتشير النتائج إلى أن نجاح السياحة التراثية يرتكز على ضمان حقوق المجتمعات المحلية، وإعادة استثمار جزء من العائدات في الحفاظ على التراث وتنميته، وتكوين الفاعلين المحليين، ودمج الأنشطة السياحية في الاقتصاد المحلي، واعتماد مؤشرات لقياس الأثر البيئي والاجتماعي. كما تكشف الدراسة أن أعداد الزوار وعائدات السياحة وحدها لا يمكن أن تكون مقياسا للاستدامة، ما لم تكن مصحوبة بالحفاظ على التراث، وإشراك السكان، والتحسن الملموس في سبل العيش المحلية.

**الكلمات المفتاحية:** التراث الثقافي؛ التراث الطبيعي؛ السياحة المستدامة؛ التنمية المحلية؛ الحكامة التراثية؛ إفريقيا.

**Abstract**

Africa possesses a rich and diverse cultural and natural heritage, encompassing ancient cities, archaeological sites, natural landscapes, biosphere reserves and living cultural practices. However, transforming this wealth into a driver of sustainable tourism development must not be limited to the enhancement of heritage sites or their inclusion in tourist itineraries; rather, it requires a model of governance that balances heritage conservation with

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

enriching the visitor experience, whilst ensuring the genuine participation of local communities in decision-making and the fair sharing of economic benefits.

This study aims to analyze the relationship between heritage and sustainable tourism development by comparing four African case studies: the project to revitalize the old city of Fez in Morocco; community-based conservation areas in Namibia; the tourism revenue-sharing programme in protected areas in Rwanda; and the model of low-density, high-end tourism in the Okavango Delta in Botswana. The study employs descriptive, analytical and comparative methodologies, drawing on international reports and peer-reviewed academic studies.

The findings indicate that the success of heritage tourism hinges on securing the rights of local communities, reinvesting a portion of tourism revenues in heritage conservation and development, building local capacities, integrating tourism activities into the local economy, and adopting indicators to measure environmental and social impacts. The study further reveals that visitor numbers and tourism revenues alone cannot serve as measures of sustainability unless accompanied by heritage preservation, community participation, and tangible improvements in local livelihoods.

**Keywords:** Cultural heritage; Natural heritage; Sustainable tourism; Local development; Heritage governance; Africa.

## مقدمة

أضحى التراث اليوم عنصراً أساسياً في المنافسة بين الوجهات السياحية، لا باعتباره آثاراً مادية أو ذاكرة رمزية فحسب، بل بوصفه مورداً اقتصادياً وثقافياً وبيئياً قادراً على المساهمة في تنويع الاقتصادات المحلية وخلق هوية خاصة بكل مجال ترابي على حدة. ويكتسي هذا التحول أهمية خاصة في أفريقيا، نظراً لثراء هذه الأخيرة بالنظم البيئية الاستثنائية، والمناظر الطبيعية، والمدن التاريخية، والمواقع الأثرية، فضلاً عن الممارسات والمعارف والحرف اليدوية والفنون الشعبية. غير أن وفرة الموارد التراثية لا تعني بالضرورة القدرة على تحويلها إلى تنمية مستدامة؛ ففي غياب الحكامة الرشيدة، قد يتحول التراث إلى مادة استهلاكية عابرة، أو مصدر ضغط على البيئة، أو مجالًا للاستثمارات التي لا تعود أرباحها بالنفع على السكان المحليين.

تقوم السياحة المستدامة، وفقًا لتصور المنظمات الدولية، على تحقيق التوازن بين الجدوى الاقتصادية، وسلامة البيئة، والعدالة الاجتماعية والثقافية، مع مراعاة احتياجات الزوار والقطاع السياحي والبيئة والمجتمعات المضيفة في الحاضر والمستقبل (UNEP & UNWTO, 2005). أما بالنسبة للوجهات التراثية، فالأمر يزداد تعقيداً، لأن الأصل السياحي ذاته يمثل موردا غير قابل للتعويض؛ فأي تدهور في أصالته أو سلامته أو علاقته بالمجتمع الذي يحافظ عليه يهدد أسس النشاط السياحي على المدى الطويل. ولذلك، تؤكد منظمة اليونسكو على أن الإدارة المستدامة للتراث والسياحة تتطلب دمج التخطيط السياحي في إدارة المواقع والوجهات، وتعزيز التعاون بين الفاعلين، وإشراك السكان المحليين (UNESCO World Heritage Centre, n.d.-a).

إن عودة الحركة السياحة الدولية إلى مستوياتها التي كانت عليها قبل جائحة كوفيد-19 قد أكدت مرة أخرى ضرورة الانتقال من منطق التعافي الكمي إلى منطق الجودة والاستدامة، لا سيما في الوجهات التي تعتمد على التراث الثقافي والطبيعي (UN Tourism, 2025). فالزيادة في عدد الزوار والعائدات قد تشكل مؤشراً اقتصادياً مهماً، لكنها لا تكفي لإثبات نجاح التنمية السياحية إذا كانت مصحوبة بتدهور البيئة، أو ارتفاع أسعار السكن، أو تهميش الحرفيين، أو نقص فرص العمل اللائق، أو تحويل العائدات إلى شركات خارج قطاع السياحة.

ومن هذا المنطلق، لا تعتبر الدراسة "التجربة الناجحة" نموذجاً مكتملًا وخالياً من النقائص، بل ممارسة راكمت أدوات أو نتائج يمكن استخلاص الدروس منها، مع ضرورة تحليل تكاليفها وحدودها في الوقت نفسه. وتتيح المقارنة بين تجارب فاس وناميبيا

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

وروانداوبوتسوانا دراسة أنواع مختلفة من التراث: تراث ثقافي حضري حي، ومحميات للحياة البرية، ونظام بيئي رطب هش. كما تتيح هذه المقارنة رصد تنوع آليات التدبير، بين التجديد الحضري، والإدارة الفعالة للمحميات الطبيعية وتقاسم العائدات، وسياسة السياحة منخفضة الكثافة مرتفعة القيمة.

**إشكالية الدراسة**

تنبع إشكالية دراستنا من وجود تفاوت واضح بين غنى الدول الإفريقية بالموارد التراثية وبين النتائج التنموية المحققة فعليا في المجالات التي تحتضن هذه الموارد. فقد تصبح بعض المواقع معالم سياحية دولية دون أن يكون لذلك تأثير ملموس على الظروف المعيشية للسكان المحليين، وذلك بسبب تدفق العائدات خارج الاقتصاد المحلي، أو هيمنة المستثمرين الأجانب، أو ضعف مشاركة السكان المحليين في اتخاذ القرار. فإلى أي حد يمكن للتراث الثقافي والطبيعي أن يكون محركاً للتنمية السياحية المستدامة في إفريقيا، وما هي الآليات التي تفسر نجاح بعض التجارب الإفريقية في التوفيق بين الحفاظ على موارد التراث وتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية المركزية، أسئلة فرعية وهي: ما طبيعة العلاقة بين حماية التراث وتحقيق التنمية السياحية المستدامة؟ ما آليات الحكامة وتقاسم المنافع التي اعتمدتها التجارب الأفريقية المدروسة؟ ما الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه التجارب؟ ما المعيقات التي تعترض استدامة السياحة التراثية؟ وما هي الدروس التي يمكن تعميمها أو تكييفها مع خصوصيات الوجهات الأفريقية الأخرى؟

**فرضيات الدراسة**

للإجابة عن إشكالية الدراسة، قمنا بصياغة بعض الفرضيات: ترتبط استدامة السياحة التراثية بمدى إدماج حماية التراث في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي للوجهة السياحية؛ نجاح التجارب الإفريقية في تثمين التراث يرتبط بوجود حكامة تشاركية وتوزيع عادل للعائدات؛ إشراك السكان المحليين في حماية التراث والاستثمار فيه يزيد فرص الاستدامة ويقلل من مخاطر الإقصاء والتدهور؛ تنويع العرض السياحي بين الطبيعي والثقافي والمجتمعي يعزز جاذبية الوجهات الإفريقية ويقوي قدرتها التنافسية؛ ضعف التأطير المؤسسي والبنى التحتية يحد من مساهمة التراث في التنمية رغم وفرة الموارد التراثية.

**أهداف الدراسة ومنهجيتها**

تهدف هذه الدراسة إلى: تسليط الضوء على أهمية التراث الطبيعي والثقافي ضمن مقاربة السياحة المستدامة؛ تحليل بعض التجارب الإفريقية في تدبير السياحة القائمة على التراث؛ مقارنة آليات الحكامة وتقاسم العائدات في الحالات المدروسة؛ تحديد سبل النجاح وأوجه القصور التي تؤثر على استدامة المواقع التراثية؛ واقتراح مداخل عملية لتعزيز مساهمة التراث في التنمية المحلية في إفريقيا.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحديد المفاهيم وتفسير العلاقة بين التراث والسياحة والتنمية، كما اعتمدت منهج دراسة الحالة والمقارنة لتحليل التجارب المختارة. وقد تم اختيار التجارب بناء على معايير التنوع الجغرافي ونوع التراث وآليات التدبير. وتمثل مدينة فاس نموذجا لتثمين التراث الثقافي العمراني، بينما تمثل ناميبيا ورواندا وبوتسوانا نماذج مرتبطة بتثمين التراث الطبيعي والمناطق المحمية. واستند التحليل إلى الاتفاقيات الدولية، وتقارير منظمة اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة السياحة العالمية، فضلا عن الدراسات العلمية التي تناولت الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتجارب المختارة. وتقتصر الدراسة على التحليل النوعي المقارن، ولا تهدف إلى إجراء مقارنة إحصائية موحدة، نظرا لاختلاف الفترات الزمنية والمؤشرات المتاحة بين الحالات.

**أولا- الإطار المفاهيمي: من حماية التراث إلى إنتاج القيمة المستدامة**

**1- التراث بوصفه مورداً حياً ومتعدد القيم**

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

لم يعد مفهوم التراث مقتصرا على المعالم أو القطع الأثرية؛ بل أصبح يشمل المواقع والمناظر الطبيعية والتنوع البيولوجي، فضلاً عن الممارسات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات التي تعتبرها المجتمعات المحلية جزءا من هويتها واستدامتها. وقد ميزت اتفاقية التراث العالمي لسنة 1972 بين التراث الثقافي، الذي يشمل الآثار والمعالم المعمارية والمواقع ذات القيمة التاريخية أو الفنية أو العلمية، والتراث الطبيعي، الذي يشمل التكوينات الطبيعية والجيولوجية، والمجالات التي تمثل موائل لأنواع نباتية وحيوانية، والمواقع الطبيعية ذات القيمة العلمية أو الجمالية[575]. ويكشف هذا التمييز عن اتساع وتشعب مفهوم التراث، الذي لا يقتصر على المباني القديمة أو القطع الأثرية فحسب، بل يمتد ليشمل المجالات والمناظر الطبيعية التي تعكس تفاعل الإنسان مع محيطه.

غير أن التمييز بين التراث الثقافي والتراث الطبيعي يظل في عدد من المجالات الإفريقية تمييزا إجرائيا أكثر منه واقعا فعليا، لأن المحميات والغابات والجبال والواحات والأراضي الرطبة ترتبط غالبا بالممارسات الاجتماعية والمعارف المحلية والمعتقدات والأساليب التقليدية في استغلال الموارد. وبالتالي فإن الحفاظ على التراث الطبيعي تتطلب أيضا مراعاة الحقوق الثقافية والاجتماعية للمجتمعات المحلية التي ساهمت تاريخيا في تشكيله وصيانته.

**2- السياحة المستدامة باعتبارها مقاربة للتدبير**

لا تتحدد السياحة المستدامة فقط بنوع المنتوج السياحي، بل أيضًا بطرق التخطيط والإدارة وتوزيع التكاليف والعائدات. وتقوم هذه المقاربة على ثلاثة أبعاد مترابطة:

- البعد البيئي: الحفاظ على التنوع البيولوجي، وإدارة الضغوط على الموارد، والحد من النفايات والتلوث.
- البعد الاقتصادي: ضمان استدامة الأنشطة، وتنويع مصادر الدخل، وتقوية المقاولات المحلية.
- البعد الاجتماعي والثقافي: احترام هوية المجتمعات المحلية، والحفاظ على أصالة التراث، وضمان التوزيع العادل للمنافع.

وتقوم مبادئ السياحة المستدامة على الازدهار المحلي، وجودة فرص العمل، والعدالة الاجتماعية، والمشاركة الحقيقية للمجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتها، مع الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي وضمان جودة تجربة الزوار[576]. كما أن إدارة المواقع التراثية السياحية تحتاج إلى نظام مستمر للمتابعة، يحدد مؤشرات تتعلق بأعداد الزوار، وحالة الموارد، وجودة الخدمات، واستفادة السكان المحليين، بدل الاقتصار على تسجيل الزيادة في العائدات أو عدد ليالي الإقامة[577].

**3- من تثمين التراث إلى التنمية السياحية المستدامة**

تمر عملية تثمين التراث وتحويله إلى مورد للتنمية السياحية المستدامة عبر سلسلة من الخطوات المتكاملة، تبدأ بالجرد والتوثيق والحماية القانونية، ثم إعادة التأهيل المادي والترويج الثقافي، وتنتهي ببناء منتجات وتجارب سياحية مرتبطة بالاقتصاد المحلي. ولن تكون جهود الترميم والتسويق كافية ما لم تصاحبها جهود لتطوير خدمات الإقامة والإرشاد السياحي والنقل والحرف التقليدية والمنتجات المحلية.

يقوم البرنامج الذي وضعته اليونسكو للسياحة المستدامة في مواقع التراث العالمي على دمج التخطيط السياحي وإدارة مواقع التراث على مستوى الوجهة، وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين، وإشراك المجتمعات المحلية، وتطوير منتجات سياحية عالية الجودة تساهم في الحفاظ على الممتلكات الثقافية والطبيعية بدلاً من استنزافها[578]. ويتطلب ذلك إقامة شراكات بين المسؤولين عن إدارة التراث والسلطات المحلية وقطاع السياحة ومنظمات المجتمع المدني والسكان المحليين. علاوة على ذلك، قبل فتح المواقع أو

[575] United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (1972): Convention concerning the protection of the world cultural and natural heritage, p. 2- 3.

[576] United Nations Environment Programme & World Tourism Organization (2005): Making tourism more sustainable: A guide for policy makers, p. 18- 19.

[577] Ibid, P, p. 17.

[578] UNESCO World Heritage Centre (2012): World Heritage and sustainable tourism programme, p. 1- 2.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

زيادة أعداد الزوار، يجب تقييم القدرة الاستيعابية للموقع، ووضع أنظمة تتعلق بالمسارات والولوج والتوجيه والسلامة وإدارة النفايات، وتعيين المسؤولين عن المراقبة والتدخلات[579].

**ثانيا- تأهيل وتثمين مو اقع التراث: تجارب إفريقية ناجحة**

**1- المدينة العتيقة لفاس بالمغرب: تثمين التراث الحي ومخاطر التحسين الحضري السياحي**

تعد المدينة العتيقة لفاس نموذجا هاما للتراث الثقافي المعماري، بفضل معالمها التاريخية ومساجدها ومدارسها الدينية وأسواقها وفنادقها التقليدية ورياضاتها السكنية، فضلا عن الحرف اليدوية والممارسات الاجتماعية المتوارثة. وقد أسهمت السياحة في إعادة الاعتبار لعدد من المباني والفضاءات، لكنها في المقابل ساهمت في تحويل العديد من المساكن إلى منشآت سياحية، وارتفاع أسعار العقار واحتمال تهجير السكان.



**لوحة رقم 1: المدرسة البوعنانية أحد أهم المعالم التاريخية بفاس**

كشفت دراسة حديثة حول السياحة الثقافية والتجديد الحضري في فاس وجود ثلاث اتجاهات رئيسية: ترميم المباني ذات القيمة التاريخية، تطوير مبادرات للإقامة لدى العائلات، وتحويل الرياضات والدور التقليدية إلى وحدات للإيواء. وقد أنقذت موجة التحويلات هذه عددا من المباني من التدهور، لكنها في الوقت نفسه ساهمت في تغيير وظائفها وزادت من خطر التجديد الحضري الإقصائي، وتشريد بعض سكان المدينة العتيقة[580].

في المقابل، اقترحت مبادرة «جولات فاس» توجها أكثر شمولا، يتمثل في مساعدة الأسر ذات الدخل المحدود على إدخال تحسينات على منازلها واستقبال الزوار فيها دون الحاجة إلى بيعها أو مغادرتها. ويتيح هذا النموذج للسائح عيش تجربة الحياة اليومية والثقافة المحلية، مع توفير دخل مباشر للأسر والمساهمة في صيانة المنازل واستدامة وظائفها الاجتماعية[581].

تكمن أهمية هذه التجربة في التحول من التعامل مع المعالم التاريخية كمجرد خلفيات بصرية، إلى خلق تجربة سياحية تدمج بين الإقامة والمطبخ والمعارف والحرف التقليدية والعلاقات الاجتماعية. كما تتيح الإقامة لدى العائلات المحلية توجيه نسبة أكبر من إنفاق السياح مباشرة إلى المجتمع المحلي، مقارنة بالنماذج التي تحتكر فيها منشآت كبيرة الإيواء والخدمات.

غير أن تعميم هذا النموذج يتطلب ضوابط تتعلق بجودة التجهيزات والخدمات والأمن والحجوزات والتسويق وحماية خصوصية العائلات، بالإضافة إلى نظام لرصد التحولات العقارية والوظيفية داخل المدينة. فالترميم الذي يفصل المبنى عن ساكنيه قد يحافظ على شكله المعماري، لكنه يضعف الذاكرة الاجتماعية والاستخدامات التي تضفي معنى على التراث.

**2- ناميبيا: المحميات المجتمعية والحقوق المحلية في الموارد**

[579] . Pedersen. A (2002): Managing tourism at World Heritage sites: A practical manual for World Heritage site managers, p. 4- 5

[580] Boussaa. D, & Madandola. M (2024): Cultural heritage tourism and urban regeneration: The case of Fez Medina in Morocco. Frontiers of Architectural Research, 13(6), 1228–1248, p. 1228- 1230.

[581] Ibid, p. 1243- 1244.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

تعد المحميات المجتمعية في ناميبيا تجربة مبتكرة تمنح المجتمعات الريفية دورا مباشرا في إدارة الحياة البرية والموارد الطبيعية. ويستند هذا النموذج إلى إنشاء مؤسسات محلية معترف بها، تتولى تدبير الموارد داخل مجال محدد، وتبرم اتفاقيات مع المستثمرين في قطاع السياحة، وتستفيد من رسوم الامتيازات وفرص العمل والأنشطة المتعلقة بالإقامة والإرشاد السياحي والحرف التقليدية.



**لوحة رقم 2: أحد المحميات المجتمعية في ناميبيا**

أظهرت الدراسات الأولى حول السياحة البيئية تلائم المجالات التجربة النامبية أن تكون الأنشطة الزراعية محدودة الريفية النائية، حيث فرصا لإقامة شراكات ومشاريع أو غير مستقرة، وتتيح السكان على فوائد مباشرة من محلية. ويؤدي حصول دافعهم للحفاظ عليها ويحد من الاستخدامات غير المستدامة[582]. الحياة البرية إلى تعزيز

وفي الفترة التي يغطيها تقرير حالة الحفظ المجتمعية، بلغ عدد المحميات المجتمعية القائمة 86 محمية، شملت مجتمعة أكثر من 20% من مساحة أراضي ناميبيا، وحوالي 9% من سكانها. وقد ساهمت هذه المجالات في الحفاظ على المحميات الطبيعية والأنواع المهددة بالانقراض، فضلا عن تطوير الفرص المتعلقة بالسياحة والحياة البرية، على الرغم من استمرار التحديات المتعلقة بالتمويل والقدرات المؤسساتية[583].

تتمثل إحدى السمات المميزة للتجربة النامبية في الانتقال من اعتبار المجتمعات المحلية مجرد مستفيدة من المشاريع التي تقررها الإدارة المركزية، إلى الاعتراف بها كمشاركة فاعلة لها حقوقا ومسؤوليات في تدبير الموارد. وهذا يمكن المجتمعات المحلية من التفاوض مع المستثمرين، واختيار أنواع الأنشطة، وتحديد كيفية استخدام العائدات، ومراقبة الموارد الطبيعية.

كما تساعد الشراكات بين المحميات الطبيعية وشركات السياحة على توفير رأس المال والخبرة والتسويق، مقابل إتاحة المجال للمستثمر لاستغلال موقع أو امتياز سياحي بموجب شروط تعاقدية. غير أن نجاح هذه الشراكات يعتمد على قدرة المؤسسة المجتمعية على التفاوض، وعلى شفافية العقود، وعلى المساواة في الوصول للمعلومات بين الأطراف، وعلى منع احتكار المنافع من قبل عدد محدود من المجموعات المحلية.

وتظهر التجربة أن الاعتراف القانوني بحقوق المجتمعات المحلية يشكل أساسا أكثر استدامة من المساعدات المؤقتة. لكن استدامتها يقتضي تنويع مصادر الدخل، وتكوين الشباب والنساء، وتعزيز المساءلة الداخلية، وتجنب الاعتماد الكلي على الطلب السياحي الدولي، الذي قد يتأثر بالأزمات الصحية والاقتصادية والمناخية.

**3- رواندا: تقاسم عائدات السياحة بالمناطق المحمية**

أطلقت رواندا برنامجا لتقاسم عائدات السياحة بهدف ربط حماية المنتزهات الوطنية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المجاورة. ويرتكز هذا البرنامج على تخصيص جزء من العائدات السياحية لتمويل مشاريع ذات منفعة عامة، مثل المدارس، والبنى التحتية الصحية، وشبكات المياه، والطرق، والمشاريع الزراعية، والأنشطة المدرة للدخل.

[582] . Ashley. C (1998): Tourism, communities and national policy: Namibia's experience. Development Policy Review, 16(4), 323–352, p. 324

[583] Ministry of Environment, Forestry and Tourism, & Namibian Association of CBNRM Support Organizations (2022): The state of community conservation in Namibia: Annual report 2022, p. 18- 19

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411



لوحة رقم 3: محمية

**أجاكيرا في رواندا**

أظهرت دراسة تناولت خمسة عشر عاما من تنفيذ البرنامج أن حوالي 80% من التمويلات خصصت للبنية التحتية والتعليم، وبالمقابل خصصت نسب أقل للزراعة والتجهيزات والحد من النزاعات بين الإنسان والحياة البرية والمقاولات المحلية. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الاستفادة من المشاريع، وبين تحسن مواقف السكان تجاه المناطق المحمية والحفاظ عليها[584].

تكمن أهمية التجربة الرواندية في تحويل جزء من عائدات السياحة التي تنتجها الحياة البرية والمناظر الطبيعية إلى خدمات ملموسة تعود بالنفع على السكان المحليين. فعندما ترتبط عائدات السياحة ببناء مدرسة أو فتح طريق أو تحسينه، أو توفير المياه، يصبح الحفاظ على المنتزه مرتبطا بمنفعة اجتماعية واضحة، بدلا من النظر إليه كمجرد منطقة محمية تفرض قيودا.

ومع ذلك، تكشف هذه التجربة عن قيود تتعلق بالمشاركة والعدالة الإجرائية. فقد تبين أن نسبة كبيرة من السكان لم تشعر بأنها شاركت بشكل حقيقي في اختيار المشاريع، وأن أعضاء التعاونيات كانوا أكثر استفادة وإيجابية من غيرهم. وفي بعض المناطق، أفاد أقل من نصف المستجوبين في الاستطلاع بأنهم شاركوا في تحديد الأولويات، مما يشير إلى أن توزيع التمويلات لا يعوض الحاجة إلى مشاركة فعلية في صنع القرار[585].

وخلصت دراسة البرنامج إلى أن تقاسم العائدات ساهم في تمويل التجهيزات التحتية وسبل العيش، فضلاً عن تعزيز الصلة بين السياحة والحفاظ على البيئة، إلا أنه ظل يواجه تحديات مرتبطة بتعدد الفاعلين والمتدخلين، وضعف القدرات المحلية، وحصر المستفيدين، ومتابعة النتائج[586].

إن الدرس المستفاد من التجربة الرواندية لا يقتصر إذن على تخصيص نسبة مالية من الميزانية فحسب، بل في إجبارية الجمع بين تقاسم العائدات، والمشاركة في اختيار المشاريع، والشفافية في تدبيرها، وتقييم أثرها على الأسر الأكثر تضررا من القيود المرتبطة بالحفاظ على البيئة والحياة البرية.

**4- بوتسوانا: دلتا أوكافانغو وحدود نموذج السياحة مرتفعة الكلفة**

اعتمدت بوتسوانا في دلتا أوكافانغو نهجا يقوم على السياحة الفاخرة أو مرتفعة الكلفة ومحدودة الحجم، انطلاقا من افتراض أن تقليل أعداد الزوار واستهداف السياح ذوي الإنفاق المرتفع من شأنه أن يحد من الضغط على البيئة ويحقق عائدات كبيرة. وقد تم تنفيذ هذا النهج من خلال التسويق الانتقائي، وفرض رسوم مرتفعة، وتطوير مرافق إيواء عالية الجودة[587].

---

584 Snyman. S. S, Fitzgerald. K, Bakteeva. A, Ngoga. T, & Mugabukomeye. B (2023): Benefit-sharing from protected area tourism: A 15-year review of the Rwanda tourism revenue sharing programme, Frontiers in Sustainable Tourism, 1, P. 1-5.

585 . Ibid, P. 10

586 . Ibid, P. 14

587 Mbaiwa. J. E (2005): Enclave tourism and its socio-economic impacts in the Okavango Delta, Botswana. Tourism Management, 26(2), 157–172, P. 166-167.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411



**لوحة رقم 4: دلتا أوكافانكو في بوتسوانا**

يقدم هذا النموذج درسا مهما في تدبير النظم البيئية الهشة، لأنه يرفض منطق السياحة الجماهيرية غير الخاضعة لأية قيود. ويمكن لتحديد أعداد الزوار، وتوزيعهم مكانيا وزمنيا، وفرض معايير صارمة على مرافق الإيواء ووسائل النقل، أن يخفف الضغط على النظم البيئية الهشة.

إلا أن دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في منطقة الدلتا أظهرت أن زيادة إنفاق السياح لا يعني بالضرورة بقاء القيمة الاقتصادية داخل المجال المحلي. وترتبط هذه التجربة بهيمنة الشركات والمستثمرين الأجانب، وتحويل جزء من الأرباح إلى الخارج، وضعف الارتباط بين المنشآت السياحية والقطاعات المحلية، لا سيما الزراعة والخدمات المملوكة للمواطنين[588].

كما أدى ارتفاع الأسعار إلى تقييد قدرة الساكنة المحلية والسياح ذوي الميزانيات المحدودة على زيارة المنطقة، وأصبحت متطلبات الاستثمار في المنشآت السياحية الفاخرة تتجاوز القدرات المالية لمعظم المقاولين المحليين. ونتيجة لذلك، حقق هذا النموذج نجاحا نسبيا في ترسيخ صورة المنطقة دوليا كوجهة حصرية، لكنه لم يحقق نفس القدر من النجاح في تطوير قاعدة عريضة من مالكي العقارات ورجال الأعمال المحليين[589].

وخلصت الدراسة إلى أن السياحة كان لها دور كبير في خلق بعض فرص العمل وتطوير التجهيزات التحتية، لكنها لم تحدث تأثيرا كافيا على التنمية الريفية والحد من الفقر بسبب ضعف ارتباطها بالاقتصاد المحلي. ولذلك أوصت بالإشراك الفعلي للساكنة المحلية في اتخاذ القرار، وتشجيع الملكية المحلية، وتعزيز الروابط بين السياحة والأنشطة الإنتاجية الوطنية[590].

تظهر هذه الحالة بوضوح أن إدارة الطاقة الاستيعابية البيئية لا تكفي وحدها لضمان الاستدامة؛ بل يجب أن تقترن بسياسات للتمويل والتسويق المحلي، والتكوين، والولوج العادل إلى المواقع، والحد من تحول العائدات إلى الخارج.

**ثالثا- التحليل المقارن للتجارب**

يمكن تلخيص خصائص الحالات المدروسة كما يأتي:

| التجربة | نوع التراث | آلية التدبير | أبرز النتائج | أهم الحدود |
|---|---|---|---|---|
| فاس المغرب | ثقافي ومعماري حي | إعادة التأهيل والاستعمال، والإقامة لدى الأسر | حماية المباني التاريخية، وخلق دخل مباشر، وإغناء تجربة الزوار | التجديد الحضري الإقصائي، وارتفاع أسعار العقارات، وتغيير وظائف المنازل |
| ناميبيا | طبيعي ومعالم ثقافية | محميات مجتمعية وحقوق محلية في التدبير والتعاقد | اتساع مجال الحماية، وفرص توليد الدخل، والشراكات السياحية | ضعف القدرات والتمويل، وخطر التوزيع غير العادل للمنافع |

[588] Ibid, P. 157-158.

[589] Ibid, P. 167.

[590] Ibid, P. 169.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| رواندا | طبيعي ومناطق محمية | تخصيص جزء من العائدات لمشاريع المجتمعات المجاورة | تمويل التعليم والتجهيزات التحتية، وتحسن نسبي في المواقف تجاه المحافظة | محدودية مشاركة بعض السكان المحليين في اختيار المشاريع، وتوزيع غير متكافئ للمنافع |
| بوتسوانا | نظام بيئي رطب | سياحة مرتفعة الكلفة ومحدودة الحجم | التحكم النسبي في أعداد الزوار، وإنشاء وجهة سياحية دولية عالية القيمة | تحول جزء من العائدات نحو الخارج، وهيمنة الاستثمارات الأجنبية، وضعف روح المبادرة المحلية |

**1- المشاركة المحلية شرط للاستدامة**

تظهر التجارب أنه لا ينبغي معاملة المجتمعات المحلية كقوة عاملة أو كمستفيدين ثانويين، بل كأصحاب حقوق ومعارف ومصالح مرتبطة بموارد التراث. فهناك فرق واضح بين المشاركة الاستشارية، التي يطلب فيها من السكان المحليين التعبير عن آرائهم دون أن يكون لذلك أي تأثير على عملية صنع القرار؛ والمشاركة الفعالة، التي تمنح المؤسسات المحلية سلطة اختيار المشاريع والتفاوض وإدارة العائدات.

في رواندا، حقق تقاسم العائدات فوائد جماعية ملموسة، لكن المشاركة المحدودة لبعض السكان المحليين في اختيار المشاريع أضعفت شورعهم بالملكية. بالمقابل، فإن الاعتراف بالمحميات المجتمعية في ناميبيا منح المؤسسات المحلية موقفا تفاوضيا أقوى مع المستثمرين. وتظهر المقارنة أن جودة المشاركة لا تقاس بعدد الاجتماعات التي تعقد، بل بقدرة المجتمع المحلي على التأثير في تخصيص الموارد ومراقبة التنفيذ.

**2- تقاسم العائدات لا يعد بديلا عن التكامل الاقتصادي**

يعد تحويل جزء من العائدات للمجتمعات المحلية خطوة هامة، إلا أن التنمية السياحية المستدامة تتطلب أيضا إقامة روابط إنتاجية بين السياحة والاقتصاد المحلي. وتشمل هذه الروابط تسويق المنتجات المحلية، وتشغيل المرشدين والحرفيين، ودعم وسائل النقل المحلية، وتطوير المشاريع الصغيرة، وإشراك النساء والشباب.

تظهر تجربة أوكافانغو أن الوجهة السياحية يمكن أن تدر عائدات كبيرة، لكن آثارها تظل محدودة بسبب تحول الأموال إلى شركات الطيران ووكالات الأسفار والمستثمرين الأجانب. وفي المقابل، تتيح الإقامة لدى الأسر في فاس بقاء جزء أكبر من الإنفاق داخل المجال المحلي. لذلك، ينبغي الانتقال من مؤشر «قيمة الإنفاق السياحي» إلى مؤشر «القيمة المحتفظ بها محليا».

**3- المحافظة استثمارولیست تكلفة هامشية**

تتطلب المواقع التراثية باستمرار موارد للصيانة والرصد وإدارة الزوار. ولا يمكن الاعتماد فقط على الميزانيات العامة أو المساعدات الدولية؛ بل ينبغي تخصيص نسبة محددة من رسوم وعائدات السياحة لحماية التراث الذي تقوم عليه السياحة.

وفي المواقع الطبيعية، تهم هذه النفقات مراقبة التنوع البيولوجي، ومحاربة الصيد غير المشروع، وتخفيف حدة النزاعات بين الإنسان والحياة البرية، ومكافحة الحرائق وإدارة المياه والنفايات. أما في المدن التاريخية، فتشمل ترميم المباني، ومراقبة السلامة، وتحسين أنظمة الصرف الصحي، وإدارة تدفقات الزوار، ودعم الحرف التقليدية.

**4- إدارة الزواروالطاقة الاستيعابية**

تؤكد تجربة بوتسوانا أهمية عدم السماح بارتفاع أعداد الزوار دون حدود في المجالات الهشة. ومع ذلك، لا ينبغي فهم القدرة الاستيعابية على أنها مجرد رقم ثابت، بل كعلاقة بين كثافة الزوار، وحساسية الموقع، وجودة المرافق، وسلوك الزوار، وقدرة الإدارة على التدخل.

وينبغي أن تشمل إدارة الزوار الحجز المسبق عند الضرورة، وتوجيه تدفقات الزوار عبر مسارات متعددة، وتشجيع الزيارات خارج فترات الذروة، وتحديد أحجام المجموعات، ومنع الأنشطة الضارة، وتوفير معلومات تفسر قيمة الموقع وشروط زيارته.

**5- الحفاظ على أصالة التراث الثقافي ووظائفه الاجتماعية**

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

تواجه السياحة الثقافية مخاطر الحفاظ على الأصالة المعمارية مع إفراغ المجال من سكانه ووظائفه الأصلية. فإذا تم تحويل معظم المساكن إلى فنادق ومطاعم ومتاجر مخصصة لخدمة الزوار، فقد تتحول المدينة التاريخية إلى وجهة سياحية متجانسة تفقد تنوعها الاجتماعي.

تبرز تجربة مدينة فاس أهمية دعم جهود الترميم التي تضمن استمرار وجود السكان، وتشجيع إعادة الاستخدام التكيفي الذي يحترم النسيج المعماري والوظائف الاجتماعية. وعدم تعارض تحقيق الفوائد الاقتصادية مع الحفاظ على التراث، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى تهجير السكان، أو تغيير الخصائص الأصلية، أو تقديم الثقافة بطريقة مصطنعة.

## رابعا- نتائج الدراسة ومناقشتها

### 1- نجاح السياحة التراثية نجاح متعدد الأبعاد

لا يمكن تقييم نجاح الوجهة السياحية استنادا إلى أعداد الزوار أو حجم العائدات فقط. فالنجاح المستدام يقوم على أربعة أبعاد متلازمة:

1. تحسن حالة مواقع التراث الطبيعي أو الثقافي.
2. زيادة نسبة العائدات السياحية المحتفظ في المجال المحلي.
3. مشاركة المجتمعات المحلية في صنع القرار أو الملكية أو التدبير.
4. الحفاظ على جودة الحياة والهوية المحلية.

وقد تحققت بعض من هذه الأبعاد بدرجات متفاوتة في التجارب المدروسة؛ حيث برزت مدينة فاس في ربط أماكن الإقامة السياحية بالتراث الحي، وناميبيا في حقوق المجتمعات المحلية، ورواندا في إعادة توزيع جزء من العائدات، وبوتسوانا في ضبط تدفقات الزوار.

### 2- الحكامة أكثر أهمية من القيمة المادية للمورد

قد يمتلك المجال تراثا استثنائيا، لكنه لن يسهم في تحريك عجلة التنمية المحلية إذا كانت مؤسساته ضعيفة أو عقوده غير متوازنة، أو الاعتمادات تحول إلى الخارج. وعلى العكس من ذلك، يمكن لموقع أقل شهرة أن يكون له تأثير محلي كبير إذا كان المجتمع المحلي منظما بشكل جيد، وكانت سلاسل التوريد محلية، وتم استثمار العائدات في تحسين المرافق والخدمات والحفاظ على التراث.

ويتوافق هذا مع النهج الذي تتبعه «الاستراتيجية الوطنية للتراث والسياحة الثقافية» في جنوب إفريقيا، والتي جعلت من الإدارة المستدامة والمتكاملة، والتسويق، والشراكات، والتنسيق المؤسساتي، وتعبئة الموارد، ركائز مترابطة، بدلاً من النظر إلى التسويق السياحي باعتباره سياسة منفصلة عن الحفظ والحكامة[591].

### 3- العدالة في توزيع المنافع يعزز المحافظة على التراث

عندما تتحمل الساكنة المحلية تكلفة الحفاظ على الموارد الطبيعية – مثل القيود المفروضة على استخدام الأراضي أو الأضرار الناجمة عن الحياة البرية – دون أن تحصل على منافع ملموسة، تتضرر مشروعية سياسات الحفظ. ولذلك، فإن تقاسم المنافع يعد تعويضا ووسيلة للتنمية وحافزا للحفظ في آن واحد.

ومع ذلك، فإن العدالة لا تعني توزيع مبالغ متساوية تلقائيا؛ بل تتطلب مراعاة درجة تحمل التكاليف، ووضعية الفئات الضعيفة، والنوع الاجتماعي، وموقع القرى بالنسبة للمجال المحمي، ومدى اعتماد الأسر في معيشتها على الموارد المتأثرة.

### 4- الاستثمار الخاص ضروري لكنه يحتاج إلى تنظيم

يساهم القطاع الخاص من خلال توفير التمويل والخبرة والجودة وإتاحة الوصول إلى الأسواق الدولية. غير أن الاعتماد عليه دون شروط قد يؤدي إلى احتكار المواقع والأرباح وإقصاء المقاولين المحليين. وبالتالي، ينبغي أن تخضع امتيازات وعقود السياحة

[591] National Department of Tourism (2012): National heritage and cultural tourism strategy. Government of South Africa, p. 45- 46.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

لشروط تتعلق بخلق فرص الشغل محليا، ونقل المهارات، وتسويق المنتوجات المجالية، وحماية البيئة، ونشر البيانات المتعلقة بالعائدات والآثار.

**5- قابلية تعميم نتائج التجارب مقيدة بالتباينات المجالية**

لا يمكن استنساخ تجارب فاس بالمغرب أو ناميبيا أو رواندا أو بوتسوانا بالضبط، لأن لكل بلد نظامه العقاري والمؤسساتي والثقافي، ومع ذلك، يمكن تكييف المبادئ العامة؛ والتي تشمل وضوح الحقوق، والشفافية، والمشاركة المبكرة، وربط العائدات بالمحافظة على الموارد الطبيعية والتراثية، ورصد الآثار، وتنويع الأنشطة الاقتصادية.

**خامسا- مقترحات لتعزيز السياحة التراثية المستدامة في إفريقيا**

استنادا إلى نتائج الدراسة، يمكن اقتراح التدابير الآتية:

**1- إعداد مخططات مندمجة على مستوى الوجهة**

دمج حماية التراث والتخطيط السياحي، والتنمية الحضرية، والنقل، والبيئة، والتنمية الاجتماعية في مخطط واحد يحدد المجالات المحمية، والاستخدامات المسموح بها، والطاقة الاستيعابية، والمشاريع ذات الأولوية.

**2- وضع آليات شفافة لتقاسم العائدات**

تخصيص جزء من رسوم امتياز الاستغلال أو الضرائب السياحية لصندوق محلي لتمويل مشاريع المحافظة والبنية التحتية والمشاريع الاقتصادية. وينبغي نشر تقارير دورية عن موارد الصندوق والمشاريع التي يمولها والمستفيدين منها والنتائج المحققة.

**3- تعزيز الملكية ودعم المقاولة المحلية**

توفير التمويل والتكوين والمواكبة للمقاولات الصغيرة والتعاونيات، مع تضمين حصص لتسويق المنتوجات المجالية، وتشغيل السكان المحليين في العقود المبرمة مع المستثمرين في قطاع السياحة.

**4- دعم السكان المقيمين في المواقع التاريخية**

إعطاء الأولوية لتجديد منازل السكان المحليين، وتحسين الخدمات الأساسية، ووضع ضوابط تنظم التغييرات في استعمال الأراضي وملكية العقارات، ومنع حالات الإخلاء غير المباشرة الناجمة عن ارتفاع الأسعار والطلب السياحي.

**5- تنظيم الزيارة بما يتناسب مع حساسية المواقع**

وضع أنظمة للحجز، وتحديد أعداد الزوار، وتنظيم المسارات وأوقات الزيارة، مع استخدام رسوم الدخول بمرونة لإدارة تدفقات الزوار، دون تحويل المواقع التراثية إلى أماكن حصرية لا يستطيع السكان المحليون زيارتها.

**6- تطوير التعريف بالموروث الثقافي والبيئي**

لا تستند التجربة السياحية المستدامة على زيارة الموقع فحسب، بل على فهم قيمته وتاريخه وعلاقته بالمجتمع المحلي. ولذلك، ينبغي تدريب المرشدين المحليين، وإعداد محتويات متعددة اللغات، والاستفادة من التكنولوجيا الرقمية، دون التضحية بالتجربة الميدانية أو تهميش الروايات المحلية.

**7- اعتماد منظومة مؤشرات لتقييم الآثار**

ينبغي أن تشمل المؤشرات ما يلي:

- حالة الحفاظ على المعالم والنظم البيئية؛
- أعداد الزوار وتوزيعهم الزمني والمكاني؛
- نسبة التشغيل والمشتريات والملكية المحلية؛
- حجم العائدات المعاد استثمارها في الحماية؛
- مستوى الرضا لدى السكان المحليين والزوار؛

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

- تغير أسعار العقار وتكلفة المعيشة؛
- إشراك النساء والشباب والفئات الهشة؛
- حجم النفايات واستهلاك المياه والطاقة؛
- مستوى رضا الساكنة المحلية عن الحكامة وتوزيع العائدات.

**خاتمة**

أكدت الدراسة أن التراث الثقافي والطبيعي يمكن أن يكون محركا حقيقيا لتنمية السياحة المستدامة في إفريقيا، لكنه ليس موردا اقتصاديا جاهزا للاستغلال دون شروط. فالتراث هو رصيد هش ومتجدد اجتماعيا، وقد يؤدي التوسع السياحي غير المنظم إلى تقويض الركائز التي يقوم عليها الجذب السياحي نفسه.

وأظهرت التجارب المدروسة أن نجاح السياحة التراثية يرتبط بوجود حكامة مندمجة تجمع بين الحفظ والتنمية، وبتمكين السكان المحليين من حقوقهم وإشراكهم في اتخاذ القرار وتقاسم العائدات. فقد سلطت رواندا الضوء على أهمية تقاسم العائدات مع المجالات المجاورة للمواقع المحمية؛ وشددت ناميبيا على دور المؤسسات المجتمعية والحقوق المحلية؛ وكشفت بوتسوانا عن الحاجة إلى الجمع بين تنظيم التدفقات السياحية والتكامل الاقتصادي؛ في حين أظهرت مدينة فاس أهمية الحفاظ على الوظائف السكنية والاجتماعية للتراث العمراني.

كما أظهرت هذه الدراسة أن العائدات المرتفعة أو الشهرة الدولية وحدهما لا تكفيان لاعتبار تجربة سياحية ما مستدامة. فالمعيار الحاسم يكمن في قدرة السياحة على الحفاظ على الموارد، وتحسين معيشة السكان، وبناء اقتصادات محلية مترابطة، وإتاحة المشاركة العادلة في صنع القرار. ولذلك، ينبغي التحول من تسويق المواقع السياحية الإفريقية باعتبارها منتجات منفصلة، والتوجه بدلا من ذلك إلى تدبيرها كنظم ثقافية وبيئية واجتماعية حية.

إن الرهان المستقبلي لا يتمثل في زيادة أعداد السياح مهما كان الثمن، بل في تعزيز القيمة التي تولدها كل زيارة، وتوزيعها بشكل عادل، وإعادة استثمارها في حماية التراث واستدامة المجتمعات التي تضفي عليه معنى. وبذلك تصبح السياحة وسيلة لخدمة التراث والتنمية، لا مجرد غاية تؤدي إلى استنزافهما.

## المراجع

Development Policy - **Ashley. C (1998):** Tourism, communities and national policy: Namibia's experience. Review, 16(4), 323–352.

- **Boussaa. D, & Madandola. M (2024):** Cultural heritage tourism and urban regeneration: The case of Fez Medina in Morocco. Frontiers of Architectural Research, 13(6), 1228–1248.

- **Mbaiwa. J. E (2005):** Enclave tourism and its socio-economic impacts in the Okavango Delta, Botswana. Tourism Management, 26(2), 157–172.

- **Ministry of Environment, Forestry and Tourism, & Namibian Association of CBNRM Support Organizations (2022):** The state of community conservation in Namibia: Annual report 2022.

- **National Department of Tourism (2012):** National heritage and cultural tourism strategy. Government of South Africa.

- **Pedersen. A. (2002):** Managing tourism at World Heritage sites: A practical manual for World Heritage site managers.

Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

- **Snyman. S. S, Fitzgerald. K, Bakteeva. A, Ngoga. T, & Mugabukomeye. B (2023):** Benefit-sharing from protected area tourism: A 15-year review of the Rwanda tourism revenue sharing programme. Frontiers in Sustainable Tourism, 1, Article 1052052.

- **United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (1972):** Convention concerning the protection of the world cultural and natural heritage.

- **United Nations Environment Programme & World Tourism Organization (2005):** Making tourism more sustainable: A guide for policy makers.

- **UNESCO World Heritage Centre (2012):** World Heritage and sustainable tourism programme.